الأمم المتحدة

A/ES-10/636–S/2014/473

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أمام تصاعد العنف والإرهاب الدمويين اللذين ما فتئت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكبهما ضد الشعب الفلسطيني، أجدني مضطرا لأن أكتب إليكم اليوم مرة أخرى لكي ألفت انتباه المجتمع الدولي بصورة عاجلة إلى هذا الوضع الخطير. ففي انتهاك صارخ لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام قانون الإنسان ذات الصلة، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى أكثر من ثلاثة أسابيع، شنَّ سلسلة من الهجمات العسكرية، بما فيها الضربات الجوية، على المدنيين والمناطق المدنية ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٥ فلسطينيا، بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة ما لا يقل عن ٢٥٠ مدنيا بجروح، من بينهم نساء وأطفال، ولا يزال كثير منهم في حالة خطيرة. إن الوضع الهش للغاية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يزداد سوءا بشكل سريع وينذر بالمزيد من زعزعة الاستقرار جرَّاء هذا العدوان الإسرائيلي والأعمال الإسرائيلية غير القانونية التي ترتكب دون توقف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك حملة التحريض التي يشنها بلا هوادة مسؤولون حكوميون إسرائيليون فضلا عن أعمال العنف والإرهاب التي ترتكب على يد قوات الاحتلال والمستوطنين وغيرهم من المتطرفين.

14-57125 (A) 160714 170714

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولا تزال تتزايد أعداد القتلى بين الفلسطينيين مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ترويع وترهيب أكثر من ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة المحاصر. ومنذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كُتِب على الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر أن يتحملوا كل ليلة تقريبا وقع الغارات العسكرية الإسرائيلية. وفيما بين الأمس واليوم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تسعة فلسطينيين وأصابت كثيرين آخرين بجروح، من بينهم فتاتان صغيرتان وطفل، في ضربات جوية شنتها عبر قطاع غزة. وهذا التصاعد المستمر في عدد الخسائر في الأرواح إنما يعكس الهجمة الدموية الإسرائيلية المستمرة على السكان الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل في تجاهل وانتهاك كاملين لجميع معايير وقواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي رسالتنا المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، أشرنا إلى تكثيف أعمال الإرهاب وجرائم الكراهية العنصرية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين وغيرهم من المتطرفين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وفي هذا الصدد، علينا أن نكرر بأشد العبارات إدانتنا اختطاف الصبي الفلسطيني محمد أبو خضير وتعذيبه وحرقه على يد المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين. ومنذ ذلك الحين، توافر المزيد من المعلومات جريمة القتل الوحشية التي راح ضحيتها الشاب محمد، بما في ذلك ما كشفت عنه نتائج التشريح من وجود آثار سخام في رئتيه مما يدل على أنه كان على قيد الحياة حينما أضرمت فيه النار. وكشف الفحص أيضا عن أن الحروق غطت ٩٠ في المائة من جسد الصبي النحيف. إن القيادة الفلسطينية تحمِّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن هذه الجريمة الشنعاء وعن ثقافة الإفلات من العقاب التي يواصل المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون في ظلها بكل خسة اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم على مر السنين. وتطالب القيادة الفلسطينية بإجراء تحقيق عاجل ومستقل ويتسم بالشفافية والموثوقية في جريمة قتل الشاب محمد أبو خضير وتحميل مرتكبي هذه الجريمة الإرهابية كامل المسؤولية عنها وتقديمهم إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، لا بد لنا أيضا أن نوجه انتباهكم إلى تعرض الفتى الفلسطيني – الأمريكي طارق أبو خضير (١٥ سنة)، وهو ابن عم محمد أبو خضير، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، للضرب المبرح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. وكان طارق خارج منزل ابن عمه المقتول في ضاحية شعفاط، في القدس الشرقية المحتلة، حينما اقتادته قوات الاحتلال الإسرائيلي المسماة ”شرطة الحدود الإسرائيلية“. وقد نشر على الإنترنت شريطا فيديو يصوران هذه الحادثة المروعة ويظهران أفرد القوات الإسرائيلية وهم يقومون مرارا بتوجيه

الضربات إلى طارق بينما هو مكبل بالأغلال وملقى على الأرض. وفي شريط الفيديو، شوهد أحد أفراد ما يسمى بشرطة الحدود الإسرائيلية وهو يركل طارق ويوجه اللكمات إلى وجهه ورأسه بينما يجلس شخص آخر فوق جسم طارق. وكان طارق حينئذ قد تم جرُّه بعيدا وهو فاقد الوعي تماما. ولم يُسمح بتقديم الرعاية الطبية إلى طارق لمدة خمس ساعات رغم إصاباته الخطيرة وتم احتجازه دون تهمة حتى يوم أمس، وبعد ذلك وضعه تحت الإقامة الجبرية. لقد أصبح هذا النمط من استعمال القوة بصورة مفرطة وعشوائية ووحشية هو النمط المعتاد لدى سلطة الاحتلال حيث لقي المئات من الفلسطينيين الأبرياء نفس المصير الذي تعرض له طارق، مع اختلاف واحد فقط وهو أن حادث تعرض طارق للضرب الوحشي سجلته الكاميرا لكي يشهد العالم أجمع وحشية السلطة القائمة بالاحتلال. وإننا نطالب أيضا بإجراء تحقيق شفاف وموثوق به في تعرض طارق للضرب ونطالب بتقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال قوات الاحتلال تطلق العنان لاستعمال القوة بصورة عشوائية ضد المحتجين المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكثفت من ذلك في الفترة التي أعقبت دفن جثمان محمد أبو خضير. وفي هذا الصدد، فإن أكثر من ٦٠ فلسطينيا أصيبوا بجروح أثناء الاحتجاجات في القدس الشرقية المحتلة، إضافة إلى إصابة ٢٠٠ فلسطيني آخر في أنحاء أخرى من دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك داخل مخيمات اللاجئين في الخليل وحولها. وفي هذا الصدد، تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي بصورة روتينية إلى إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، والقنابل الصاعقة، والطلقات المعدنية المكسوة بالمطاط، والذخيرة الحية على المحتجين مما يؤدي إلى إصابة العشرات منهم بجروح، تكون خطيرة في حالات كثيرة.

وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنين المتطرفين، الذين يلقون التشجيع من شخصيات سياسية إسرائيلية ومسؤولين حكوميين إسرائيليين، يواصلون تصعيد الهجمات وحملة الترهيب والعنف والاستفزاز ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. ففي أعقاب اختطاف الشاب محمد وحرقه حيًّا، يواصل المستوطنون الإسرائيليون انفلاتهم الجامح في كل أنحاء فلسطين بتأييد ضمني من الحكومة الإسرائيلية، التي تقوم قواتها المسلحة بحراسة مليشيات هؤلاء المستوطنين وهم يرتكبون جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين العزَّل، حيث سجِّل وقوع أكثر من ١٣٠ من الاعتداءات التي ارتكبها المستوطنون على مدى العشرة أيام الماضية فقط.

وفي هذا الصدد، ففي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، قام مستوطنون قرب مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية باختطاف الشاب طارق زياد زهدي عديلي البالغ من العمر ٢٢ سنة. واقتاد

المستوطنون الإرهابيون طارق إلى منطقة نائية واعتدوا عليه مستخدمين بلطة، ومن ثمَّ تركوه ينزف ومصابا بجروح خطيرة. وفي اليوم نفسه، اعتدى مستوطنون إسرائيليون بالحجارة والقضبان الحديدية على قس مسيحي فلسطيني قرب رام الله، وقام أكثر من ٥٠ من المستوطنين الإرهابيين بإثارة الاهتياج في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، حيث قاموا بالاعتداء على الفلسطينيين ونهب المنازل.

وفي الوقت نفسه، فمنذ ١٢ حزيران/يونيه، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٨٠٠ غارة عسكرية عنيفة على منازل الفلسطينيين وقراهم وبلداتهم ومدنهم في الضفة الغربية، وقامت باعتقال واحتجاز المئات من الفلسطينيين. ومنذ ١٢ حزيران/يونيه، تم القبض على ما لا يقل عن ٨٥٠ فلسطينيا، من بينهم ٦٠ من الأسرى الذين أطلق سراحهم في إطار صفقة تبادل الأسرى في عام ٢٠١١، و ١٢ من أعضاء البرلمان الفلسطيني، وبذلك يصل عدد البرلمانيين الفلسطينيين المسجونين إلى ٢٢. ونحو ١٧٠ من الفلسطينيين الذي اعتقلوا خلال هذه الفترة يتم احتجازهم رهن الحجز الإداري الذي يعد أسوأ أشكال الاحتجاز التعسفي، وبذلك يصبح عدد الفلسطينيين المحتجزين رهن الاحتجاز الإداري أكثر من ٣٥٠ من بين ما يبلغ مجموعهم قرابة ٦ ٠٠٠ فلسطيني في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وإننا نطالب بالإفراج الفوري عن السجناء والمحتجزين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي يتواصل فيه قتل المزيد من الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء، دون أن تلوح في الأفق نهاية لذلك حيث تواصل إسرائيل اعتداءاتها العسكرية وتدابير العقاب الجماعي كما يواصل مستوطنوها الإرهابيون ارتكاب الفظائع ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لإرغام إسرائيل على أن توقف فورا جميع اعتداءاتها العسكرية وأن تلتزم بدقة بجميع التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالإدارة، بموجب أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وفي هذا الصدد، فإننا نواصل مطالبة المجتمع الدولي أن يكفل الحماية الفورية للسكان المدنيين الفلسطينيين وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة واعترافا بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد تخلت عن هذه المسؤولية. ونهيب على وجه الخصوص بمجلس الأمن أن يتحمل واجباته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن يتخذ إجراءات محددة لإنهاء العدوان الإسرائيلي على شعبنا. إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح للسلطة القائمة بالاحتلال أو مستوطنيها غير الشرعيين بمواصلة أعمالهم في ظل هذا الإفلات الصارخ من العقاب وعدم احترام القانون، مما تسبب في حالة واسعة النطاق من

الموت والإصابات والمعاناة بين السكان المدنيين الفلسطينيين العزَّل، والتي ما لم يوضع حد لها فإنها ستؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء بلا طائل.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٥٠٢ رسالة فيما يتعلق بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/ES-10/635-S/2014/471)، سجلاً أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير والمراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة